الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/NGO/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات: دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين

بيان مقدم من منظمة زونتا الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وائتلاف مكافحة الاتجار بالنساء وراهبات سيدة المحبة والراعي الصالح ومؤتمر القيادة الدومينيكية واتحاد اليزابيث سيتون والرابطة الدولية للراهبات الكاثوليكيات وراهبات مدارس نوتردام وراهبات الرحمة، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والرابطة النسائية الدولية الأرمنية وهي منظمة غير حكومية مدرجة في القائمة

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2004/1.

100204 090204 04-21224 (A)

نحن، المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الصعيد الشعبي في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين والمنخرطة في الدعوة الشاملة والسياسية لتعزيز كرامة جميع النساء وتمكينهن، نؤكد على مضمون إعلان بيجين الذي اعتمد في عام ١٩٩٥ في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودُعيت فيه الحكومات إلى ''تشجيع الرجال على المشاركة الكاملة في جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة'' (الفقرة ٢٥).

ما يؤسف له أنه لا بد لنا من الإقرار بأن الرجال، وبعد انقضاء ثماني سنوات على منهاج عمل بيجين، ما برحوا يتبوأون المناصب العليا في الهياكل المؤسسية والاجتماعية، مما يطيل أمد التمييز الشديد ضد النساء والفتيات ويؤدي بشكل منتظم إلى انتهاك ما ينبغي أن يتمتعن به من حقوق إنسان. ويتجسد هذا التمييز في أشكال متنوعة تبدأ بحرمانهن من التعلم ليشمل استبعاد النساء من المشاركة في الحياة السياسية واغتصابهن وممارسة العنف المترلي عليهن والتحرش بهن جنسيا وغير ذلك من أشكال العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة.

ومن بين ممارسات العنف الأكثر قسوةً وتدميرا وتزايدا التي تستهدف النساء والفتيات بسبب نوع جنسهن استغلالهن جنسيا لأغراض تجارية ويشمل ذلك تشغيلهن كباغيات والاتجار بهن لأغراض جنسية وعرضهن كزوجات عن طريق الإنترنت واستخدامهن في مواد إباحية وفي السياحة الجنسية. وبينما عالج المجتمع الدولي دور الجريمة المنظمة في هذا المجال، أدى فساد الحكومات والسياسات الاقتصادية دورا في انتشار صناعة الجنس عالميا، بدأ مؤخرا التركيز وبشكل لا يذكر على الدور الحاسم الذي يؤديه الطلب على الباغيات من جانب الرجال والفتيان في مفاقمة هذه الكارثة التي تشهدها حقوق الإنسان.

وإن شدة طلب الرجال والفتيان على الباغيات في البلدان الغنية التي تسمى ''البلدان المستقبلة'' وبلايين الدولارات التي تدرها هذه الصناعة تشكل المحرك الرئيسي للاتجار بالنساء والفتيات اللواتي يأتين من البلدان الفقيرة التي تسمى ''البلدان المرسلة''. وأفضت شدة طلب الرجال الذين يخدمون في الجيش على الباغيات إلى انتشار مجمعات لصناعة الجنس خارج القواعد العسكرية، تستغل النساء والفتيات المحليات وتكافئ المنظمات الإجرامية التي تتاجر بالنساء المولودات في الخارج. وأدت شدة طلب الرجال في البلدان الغنية على الخادمات لأغراض جنسية والاهتمام بالشؤون المترلية إلى إنشاء مواقع على الإنترنت مخصصة لتأمين الزوجات وللسياحة الجنسية وإلى دفع أعداد متزايدة من النساء والفتيات الآتيات من بلدان فقيرة إلى العيش في حالات يسودها العنف والانحلال. وأدى طلب قوات حفظ السلام

التابعة للأمم المتحدة والعاملون في حقل المساعدات الإنسانية على الباغيات إلى استغلال النساء والفتيات اللواتي يعشن أوضاعا أليمة بسبب النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. وتأنيث الفقر معناه أن النساء والفتيات اللواتي يعشن في مجتمعات محلية فقيرة لا مناعة لديهن تحول دون أن يستغلهن الرجال والفتيان جنسيا.

وما لم يحاسب الرجال والفتيان العاملون في مجال الاستغلال الجنسي كمشترين للباغيات، وما لم يقم الرجال والفتيان غير المتورطين في هذا العمل بمحاسبة نظرائهم المنخرطين في الاستغلال الجنسي، ستمضي صناعة الجنس في الازدهار وستستمر النساء والفتيات، بصفة فردية أو جماعية، في المعاناة من أضرار يتعذر تعويضها. وحتى تاريخه، تمثل الإناث الغالبية العظمى من الناشطين والأفراد العاملين على وضع حد لاستغلال النساء والفتيات جنسيا – وهذا واقع لا بد من تغييره إذا أريد القضاء على الاستغلال الجنسي.

وثمة أمر يشجعنا ألا وهو تأدية بعض الرجال والفتيان أدوارا قيادية هامة لوضع حد لاستغلال النساء والفتيات جنسيا. وإن الأمين العام للأمم المتحدة، بإعلانه أن ''الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي ينتهكان القواعد والمعايير القانونية الدولية المعترف بها عالميا'' وبإصدار ''تدابير خاصة'' لحظر قيام موظفي الأمم المتحدة بالاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي، أصبح قدوة يقتدي بها الرجال في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، ثمة رجال وفتيان في كل منطقة في العالم جديرون بالاحترام لما يقدمونه من مساهمات إلى هذه الحركة، ومن بينهم مدير ائتلاف مكافحة الاتجار بالنساء في فنزويلا، لويس أنريكه كوستا راميريز، الذي كان أول من شرع في تنفيذ برنامج للتثقيف بين النظراء، وذلك لتوعية الشباب في كاراكاس بأضرار الاتجار بالبشر؛ والبروفيسور السويدي زفين أكسيل – مانسون المختص بالعمل الاجتماعي الذي أعد دراسة عن طلب الرجال السويديين على الباغيات؛ والمشارك في رئاسة منظمة بريانا غير الحكومية، برافين باتكار، الذي يقوم بأعمال الدعوة باسم الباغيات في مومباي؛ والحملة النشطة التي يضطلع بها كن فرنزبلاو (Ken Franzblau) العامل في منظمة "Equality Now" لمكافحة السياحة الجنسية التي يقوم بها الرجال الأمريكيون في الفلبين. ونثني على هؤلاء الرجال الأفراد لما يبذلونه من جهود ونأمل أن يمثلوا قدوة للرجال والفتيان الآخرين.

وثمة برامج ووسائل مؤسسية عديدة يمكن اتباعها لتعزيز المساواة بين الجنسين لوقف الطلب على البغاء. ونناشد كل حكومة من الحكومات تقييم خطط العمل الوطنية الخاصة بها لتضمينها في أنشطة قابلة للتطبيق ميدانيا تضمن المساواة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. ونحثكم على اعتماد سياسات وإجراءات في المجالات التالية:

- المناهج التعليمية في المراحل الدراسية الابتدائية التي تؤدي إلى التوعية بالضرر الذي ينطوي عليه النظر إلى المرأة نظرة نمطية وتشييئها لأغراض جنسية، والتي تعزز عدم التكافؤ في العلاقة بين الرجال والنساء؛

- البرامج التعليمية التي تكشف عن الضرر الذي تنطوي عليه جميع أشكال استخدام النساء والفتيات في المواد الإباحية والبغاء؛

- تدريب الجهات الرئيسية في المؤسسات على جميع المستويات، بما فيها الشرطة والمدعون العامون والقضاة وأفراد الجيش، لاعتبار الفتيات والنساء الباغيات ضحايا الجرائم، لا مجردات من الأخلاق أو مجرمات؛

- محاكمة مرتكبي العنف ضد المرأة محاكمة قاسية وفعالة، بمن فيهم مشترو النساء والفتيات الباغيات وبائعوهن والأشخاص الآخرون المنخرطون في ممارسات الاستغلال الجنسي ذات صلة؛

- توفير التمويل لإعداد رسائل إيجابية وخلاقة مخصصة للعامة تناهض العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة، مع إشراك شخصيات ذات شعبية من الرجال للعمل كناطقين رسميين؛

- التسليم بشكل لا لبس فيه بأن إضفاء الصبغة القانونية أو الشرعية على البغاء أو الاعتماد عليه كمصدر للإيرادات القومية يشجع الطلب على الباغيات ويرفع مستوى الاتجار بالبشر؛

- تصديق وتنفيذ اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير (''اتفاقية عام ١٩٤٩''); واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الملحق بها.

إن الطلب على البغاء يشكل حلقة من حلقات سلسلة صناعة الجنس العالمية ويمكن كسرها. ونجحت الحكومة السويدية في خفض مستوى البغاء والاتجار بالنساء والفتيات عن طريق اعتبار مشتري الباغيات وبائعيهن مجرمين وتعزيز حملات التثقيف العام التي تحاسب الرجال السويديين العاديين على شراء الخدمات الجنسية. وبذلك، تكون السويد قد شكلت مثالا ينبغي للحكومات في جميع أنحاء العالم أن تحذو حذوه. ويشكل البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية،

الذي دخل حيز النفاذ مؤخرا، معيارا دوليا تشتد إليه الحاجة ويشترط من الدول الأطراف ''أن تعتمد أو تعزّز تدابير تشريعية أو تدابير أخرى ... من أجل صد الطلب الذي يحفز جميع أشكال استغلال الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، مما يفضي إلى عملية الاتجار''. إن الاستغلال الجنسي ليس أمرا محتوما. فلو قام الرجال والنساء العاملون في شراكات متكافئة بالتكاتف لوضع حد للاتجار الجنسي العالمي بالنساء والفتيات، لاستطعنا إيجاد عالم لا استغلالا جنسيا فيه، عالم لا يحق فيه لأي رجل أو فتى تشييء أو شراء جسد أي امرأة أو فتاة وتشييء أوشراء كرامتها الإنسانية.